**الباكالوريا دورة المراقبة 2015 شعبة اقتصاد وتصرّف الجغرافيا الموضوع الأول: مقال**

**المقدمة**

سعت بلدان الساحل الإفريقي منذ حصولها على استقلالها السياسي في بداية ستينات القرن العشرين إلى تنميتها الاقتصادية في القطاعين الفلاحي والصناعي بما توفّر لها من موارد وبما قدّمه لها الدول الغنية في نطاق المساعدة من أجل التنمية، غير أنّ تعدّد العراقيل وتشعبها حال دون تغيير الهياكل الاقتصادية بما يمكن من تحقيق التنمية.

**I- جهود التنمية الفلاحية بالبلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي والعراقيل التي تواجهها**

**1 – محاولات الإصلاح الزراعي**

تمثل الأرضي الزراعية ركيزة التنمية ببلدان الساحل الإفريقي، وفي نطاق تطوير مواردها عملت الحكومات بهذه البلدان على:

- تطوير الوضع العقاري وإيجاد حلّ للمسألة العقارية، وبادرت بلدان مثل مالي وبوركينا فاسو منذ ستينات وبداية سبعينات القرن العشرين بتجميع الأراضي الزراعية وتكوين تعاونيّات فلاحية في مرحلة أولى ثمّ في مرحلة ثانية تكوين مجالس قرويّة لإدارة شؤون الملكيّة العقارية. غير أنّ هذه محاولة التطوير للأوضاع العقارية هذه واجعت صعوبات عدّة وعراقيل بفعل هيمنة الملكية المُشاعة وخاصة القبليّة وفقدان الأمن العقاري وتزايد النزاعات العقاريّة بسبب الانفجار الديمغرافي وارتفاع نسبة الريفيّين.
- إنجاز عمليات المسح والتسجيل العقاريين في محاولة لتكوين سوق عقارية تدعم الاستثمار، غير أنّ هذا التدخّل بقي محدودا نظرا لارتفاع كلفة عملية المسح العقاري ومعارضة القبائل والتجمعات القروية لهذا المشروع الذي يحدّ من سلطتهم على الأرض.

**2 – استصلاح الأراضي الزراعية وتطوير الموارد المائية**

تعتبر الموارد من الأرض الزراعية بالبلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي محدودة بسبب الجفاف إذ لا تتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 30% من المساحة الجملية، وفي إطار مجهود التنمية لتحقيقها أمنها الغذائي عملت هذه البلدان على:

- استصلاح الأراضي الغابية والسباسبية، وقد مكّن ذلك من زيادة متوسط نصيب العامل من الأرض الزراعية في أربعة بلدان وحافظ على مستواه في ثلاثة بلدان ولم يتراجع إلاّ في بلدين رغم ما تشهده مجموع هذه الدول من انفجار ديمغرافي، غير أنّ عمليات الاستصلاح كانت في أغلب الحالات على حساب أراض هشة وضعيفة المردود.
- توسيع المساحات السقوية وذلك بتعبئة الموارد المائية المتاحة والتشجيع على تهيئة مناطق سقوية قروية تقوم من جهة على استعمال وسائل ريّ بسيطة كالمضخات المائية، ومن جهة ثانية على طرق عصرية بإقامة السدود الكبرى على نهر السينغال (سدّ دياما) وروافده (سدّ مانانتالي) ونهر النيجر (سدّ سنسندنغ بمالي) وبحفر قنوات تحويل المياه، غير أن هذا المجهود واجه عراقيل عديدة خاصة منها طبيعية مرتبطة بالجفاف وفقر التربة ...

**3 - تطوير الزراعات التصديرية**

قد مكّنت هذه الإنجازات الإروائية الكبرى من توسيع المساحات السقوية خاصة بالدلتا الداخلية لنهر النيجر وعلى ضفاف نهر السينغال، وأسهمت في تطوير الزراعات التصديرية خاصة منها القطن والكاكاوية والقصب السكري والفول السوداني، إلى جانب تنامي انتاج بعض الزراعات المعاشية كالأرز. غير أن عديد العراقيل ماتزال تواجهها فلاحة هذه البلدان خاصة منها ارتفاع الكلفة بفعل زيادة

استهلاك الأسمدة الكيمياوية لتخصيب التربة وتحسين المردود، وعدم التحكم في الأسعار والمنافسة الخارجية.

**II - جهود التنمية الصناعية والعراقيل التي تواجهها**

**1 – تنمية الموارد من المواد الأولية المنجمية والطّاقية**

تمتلك البلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي موارد منجمية وطاقية محدودة، ومع ذلك فهي تعمل على استغلال ما توفّر بمجالها من خامات منجمية مثل الحديد والفسفاط وبعض المعادن النفيسة والنادرة، هذا علاوة على سعييها لتطوير انتاجها من المحروقات والذي تخلف موارده من قطر إلى آخر، وتبدو الآفاق مشجعة بالنسبة إلى موريتانيا بعد دخول حقل تنقيب جنوب نواكشوط طور الاستغلال، وكذلك بالنسبة إلى التشاد بفضل حقل دوبا بجنوب البلاد.

**2 – إقامة بعض المشاريع الصناعية**

حاولت حكومات بلدان الساحل الإفريقي انتهاج سياسة تصنيع ركّزت على الصناعات التحويلية للمواد الأولية المحلية النباتية والمنجمية، ومنها تحويل الفسفاط بالسنيغال حيث تمكّن هذا القطر من إقامة صناعة كيمياوية لتحويل الفسفاط وصناعة غذائية لإنتاج الزيوت النباتية، إلى جانب صناعة القطن ببوركينا فاسو...

غير أنّ ندرة المواد الأولية في بعض البلدان، وهيمنة الشركات عبر القطرية على الثروات الطبيعية لهذه البلدان وضعف الاستثمار الصناعي المحلّي واقتصار التوطّن الصناعي على المدن العواصم، وضعف البنية التحتية ومحدوديتها مثّلت معرقلا لمجهود التنمية.

**III– محاولات تطوير التجارة الخارجية والموارد المالية والعراقيل التي تواجهها**

**1- تطوير التجارة الخارجية**

عملت البلدان الأقل تقدّما بالساحل الإفريقي على الاستفادة من الامتيازات التي تحظى بها بخصوص النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة، إذ أن منتجاتها معفاة من الضرائب ولا تخضع لنظام الحصص. وحافظت جلّ هذه البلدان على العلاقات التي كانت تربطها بالبلدان المستعمرة الأوروبية وخاصة منها فرنسا، وهو ما مكّنها من تكوين "منطقة الفرنك الفرنسي" الذي ساهم بدوره في تيسير المبادلات بين بلدان الساحل الإفريقي وعديد دول العالم ولاسيما بلدان الأوروبي وبالخصوص فرنسا، كما أسهم في تطوير التجارة البينية بين بلدان الساحل الإفريقي ذاتها.

غير أنّ ماتزال عراقيل عديدة تعيق تطوّر التجارة الخارجية ببلدان الساحل الإفريقي وخاصة منها محدودية القدرة على المنافسة الخارجية، ذلك أن محدودية انتاج هذه البلدان وضعف انتاجيتها من جهة وضعف أسعار المواد الأولية التي تصدرها هذه البلدان من جهة ثانية، وسياسة دعم البلدان الصناعية لصادراتها الفلاحية من جهة ثالثة، أدى إلى تدهور طرفي التبادل التجاري، كما زاد في ارتباطها وتبعيتها التجارية والمالية لأوروبا الغربية وخاصة فرنسا. هذا علاوة على أنّ تنامي المبادلات البينية كان خاصة عبر القطاع غير المهيكل والتهريب مما يحرم هذه الدول من مداخيل هامة ويسهم في تعميق عجز الموازين التجارية.

**2- تطوير الموارد المالية**

لتمويل مجهودها التنموي عملت بلدان الأقل تقدّما بالساحل الإفريقي على تنويع مواردها المالية وتطويرها عبر الاستفادة من المساعدات الخارجية من أجل التنمية وتحويلات المهاجرين والسياحة. فنظرا لانتشار الفقر على نطاق واسع حظيت هذه البلدان باهتمام منظمة الأمم المتحدة فقد دعّم إعلان الألفية الذي حدّد الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة برامج المساعدة العمومية من أجل التنمية التي قدّمتها البلدان المتقدمة وبعض البلدان النفطية والمؤسسات الدولية واتخذت أشكالا متعددة كالمساعدة الغذائية والهبات والقروض والمساعدة الفنية.

من جهة أخرى عملت بلدان الساحل الإفريقي على تطوير مواردها المالية المتأتية تحويلات المهاجرين والتي مثّلت مصدر تمويل هام لاقتصادات هذه البلدان، فقد قدّرت عائدات مالي مثلا بـ180 مليون يورو في 2004، وتسهم مداخيل الهجرة الخارجية بنسبة هامة في تكوين الناتج الداخلي الخام ببعض بلدان الساحل الإفريقي تتجاوز أحيانا 50%. كما اعتمدت دول أخرى من الساحل الإفريقي مثل السنغال والرأس الأخضر على النشاط السياحي وعملت على تطويره لتوفير العملة الصعبة.

غير أن رغم هذه المجهود لتطوير مصادر التمويل وتنويعها، فإن الموارد المالية للدول الأقل تقدّما بالساحل الإفريقي تبقى محدودة جدّا. فقد بدت حصيلة المساعدة من أجل التنمية محدودة النجاعة مقارنة بحجم المبالغ الممنوحة، ولئن حققت بعض النتائج الإيجابية في مشاريع ذات صبغة تقنية وظرفية كالمشاريع الصحية والمائية، فإنها فشلت في تحقيق تحولات جذرية في مستوى الهياكل الاقتصادية ولاسيما تطوير الأرياف. من جهة ثانية كان من نتائج لجوء البلدان الأقل تقدّما بالساحل الإفريقي إلى الاقتراض من الخارج سقوطها في فخّ المديونية وأصبحت مواردها مجنّدة لخدمة الدين، فقد بيّنت الدراسات أن بلدان الساحل الإفريقي قد دفعت عن طريق خدمة الدين أكثر مما اقترضت. ورغم قرار البلدان الصناعية الكبرة المنضوية ضمن مجموعة الثمانية في ندوة Gleneagle بإسكتلندة في جويلية سنة 2005 إلغاء 40 مليار دولار من ديون البلدان النامية الأقل تقدّما ومنها بعض دول الساحل الإفريقي (موريتانيا والنيجر وبوركينافاسو)، فإنه لم يسهم إلاّ في التخفيف من المديونية ولا يلغيها تماما.

**الخاتمة**

رغم الجهود التي بذلتها البلدان الأقل تقدّما بالساحل الإفريقي، فإن تعدّد العراقيل المرتبطة بالظروف الذاتية لهذه البلدان من جهة، وبالظروف الدولية والإقليمية من جهة ثانية، حال دون تحقيقها للنمو الاقتصادي الضامن لتحقيق التنمية المنشودة والخروج من وضعية البلدان الأقل تقدّما.

**الباكالوريا دورة المراقبة 2015 شعبة اقتصاد وتصرّف الجغرافيا الموضوع: الثاني**
**دراسة وثائق : أدفاق الإعلام**

**التقديم**

خمس وثائق تتعلّق بأدفاق الإعلام العالمية، تتمثّل الوثيقة الأولى في رسم بياني يصوّر تطوّر استخدام بعض وسائل الاتصال في العالم بين 2001 و2014ح. وتوضّح الوثيقة الثانية وهي جدول إحصائي تطوري تنامي بعض المؤشرات حول استخدام شبكة الأنترنات في العالم بين سنتي 2000 و2013، ويبيّن الجدولان الإحصائيان الثابتان الثالث والرابع على التوالي تباين عدد المشتركين في الهاتف القار والجوّال لكل 100 ساكن في العالم بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب سنة 2014، وتفاوت نسبة النفاذ إلى الأنترنات حسب المناطق الكبرى في العالم خلال نفس السنة. واقتطفت الوثائق الأربعة من منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات 2014 وإحصائيات مستخدمي الأنترنات في العالم. أما الوثيقة الخامسة فهي مقتطف من تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 ويوضّح دور أدفاق الإعلام في مجهود التنمية بأندونيسيا.

وتطرح مجموع هذه الوثائق تطوّر أدفاق الإعلام في العالم ومظاهر الفجوة الرقمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ودور هذه الأدفاق في تنمية بلدان الجنوب انطلاقا من التجربة الأندونيسية. فماهي مظاهر تنامي أدفاق الإعلام في العالم ومظاهر الفجوة الرقمية بين بلدان الشمال والجنوب؟ وماهو دور أدفاق الإعلام في تنمية بلدان الجنوب اقتصاديا واجتماعيا انطلاقا من التجربة الأندونيسية؟

## I ـ تنامي أدفاق الإعلام ومظاهر الفجوة الرقمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب

### 1 ـ مظاهر تنامي أدفاق الإعلام في العالم

- تنامي عدد مستخدمي الهاتف القار والخاصة الجوال ومستخدمي الأنترنات: سجّلت أدفاق الإعلام المتبادلة في العالم تناميا ملحوظا وتنوّعت أشكاله، وقد شهد عدد المستخدمين لشبكة الاتصال الهاتفي تطوّرا عاما بأنساق مختلفة. ولئن عرفت شبكة الهاتف القار استقرار عاما في عدد المستخدمين لتستقرّ في حدود 15.8 مشترك لكل 100 ساكن، فإنّ شبكة الهاتف الجوال سجّلت نموّا بنسق سريع جدّا، إذ تضاعف عدد المشتركين في شبكات الهواتف الجوّالة بأكثر من 6 مرّات فيما بين 2001 و2014 ومرّ عددهم من قرابة 16 مليون مشترك إلى 95.5 مليون مشترك، ويعود ذلك إلى التطوّر التكنولوجي السريع الذي عرفته صناعة الهواتف النقّالة وأهمية الخدمات التي توفّرها الشركات ويسر استعمالها وسهولة استغلالها. كما جسّد عرض نطاق الأنترنات بين مناطق العالم أهمية أدفاق المعلومات المتبادلة عبر هذه الشبكة فيتضاعف عدد مستخدميها بأكثر من 4 مرات ليبلغ سنة 2014 أكثر من 40 مستخدم لكل 100 ساكن.

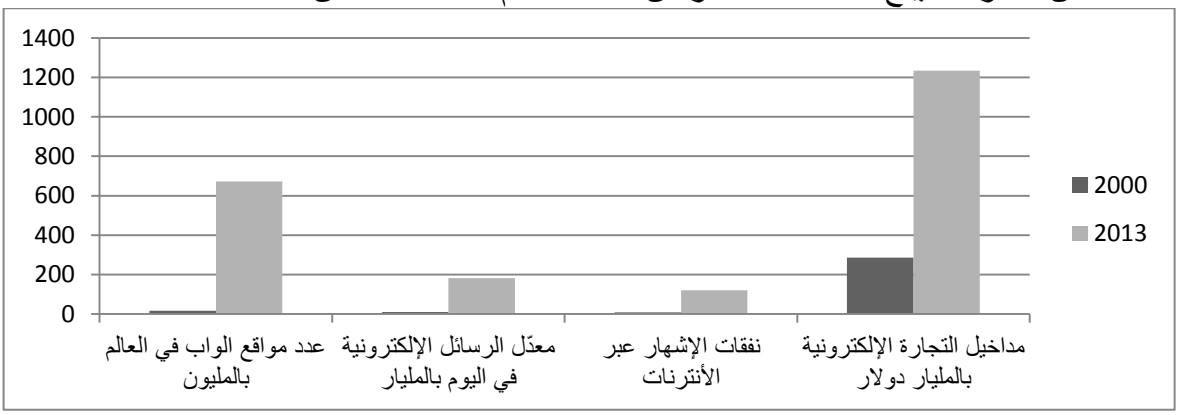


- نمو انفجاري في الإعلام: تحوّل الأنترنات إلى أداة كونية للاتصال والإعلام وعزّز ترابط المجال العالمي، وبفضل تضاعف الدفق بهذه الشبكة عرفت مواقع الواب تطوّرا في استعمالاتها كعناوين على شبكة الأنترنات تجهّزها المنظمات الحكومية والدولية والمؤسسات والأشخاص وتتضمّن معلومات ومعطيات وخدمات تفاعلية يمكن لمستعملي الشبكة العنكبوتية الاطلاع عليها وتحميلها، وشهدت نموّا مذهلا إذ تضاعف عددها قرابة 40 مرّة لتبلغ 673 مليون موقع واب في العالم سنة 2013، بالتوازي مع تزايد معدّلات الرسائل الإلكترونية والتي تضاعفت بأكثر من 18 مرّة لتبلغ

183 مليار رسالة يوميا. وشكّل ظهور الأنترنات قطيعة في ميدان الإعلام إذ زادت هذه الشبكة أدفاق الإعلام تحركية وأضحت وسيلة الجماهير للإعلام ودعّمت مكانته الاقتصادية لما توفّره من خدمات الإشهار التي تضاعفت نفقاتها عبر هذه الشبكة قرابة 14 مرّة وبلغت 120 مليار دولار سنة 2013، في نفس الوقت الذي تضاعفت فيه مداخيل التجارة الإلكترونية أكثر من 4 مرات لتبلغ 1233 مليار دولار في نفس السنة. وتحوّلت تبعا لذلك شبكة الأنترنات عنصرا فاعلا في اقتصاد الإعلام وأضحى أحد الركائز الأساسية لاقتصادات دول العالم النامي منه والمتقدّم رغم تباينها.

**2 ـ فجوة رقمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب**

تتفاوت درجة تحكّم بلدان الشمال وبلدان الجنوب في أدفاق الإعلام، وتظلّ الفجوة الرقمية باعتبارها هوّة فاصلة بين العالمين المتقدم والنامي في الوصول إلى المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها لأغراض التنمية، إحدى أهم مميزات مجتمع الإعلام، وتبرز هذه الفجوة الرقمية سواء بين الشمال والجنوب رغم محاولات تداركها وبين بلدان الجنوب ذاتها من خلال:

- التباين بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب: يبرز التفاوت الكبير بين العالمين المتقدّم والنامي في عدد المشتركين في شبكات الهاتف القار حيث يتجاوز معدّل بلدان الشمال 4 مرّات بلدان الجنوب، ويتأكّد هذا التفاوت من خلال التباين الشديد في النفاذ إلى شبكة الأنترنات حيث تتجاوز نسبة النفاذ إلى هذه الشبكة بأمريكا الشمالية (87.7%) مثلا أكثر 3 مرات ممّا هي عليه بالقارة الأفريقية بأكملها (26.5%)، وهو ما يؤكّد هيمنة دول الشمال عامة ولاسيما الأقطاب المتحكّمة في الاقتصاد العالمي وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة هذه الشبكة التي أصبحت عنصرا حيويا في اقتصاد العالم وتنظيمه، وتصوّر أحد أهم مظاهر عدم تكافئ النظام الإعلامي العالمي.

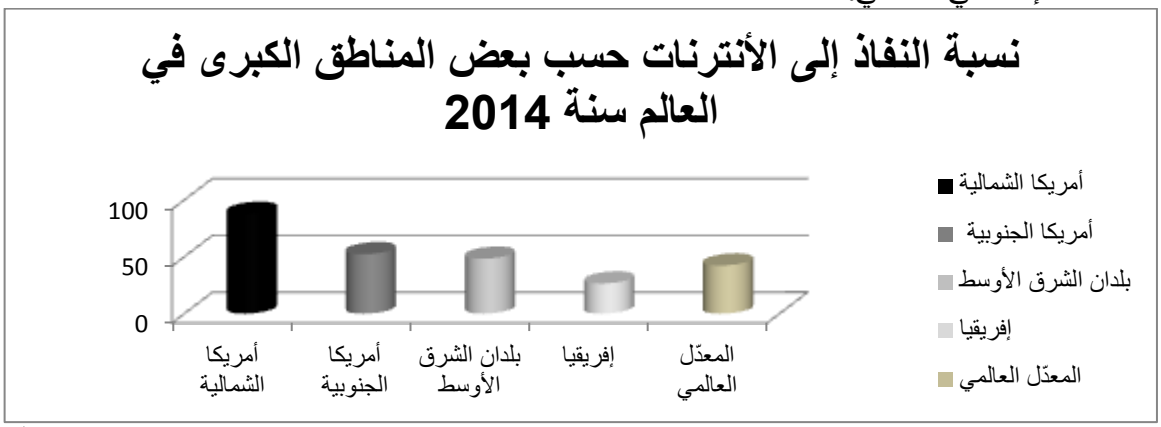


- محاولات الحدّ من الفجوة الرقمية: فرض عمق الفجوة الرقمية ومطالبة البلدان النامية بحقّها في الاستفادة من مزايا مجتمع المعرفة على الهياكل الدولية وعلى حكومات بلدان الجنوب السعي غلى تقليص هذه الفجوة، وقد وفّقت بلدان الجنوب في الترفيع من عدد المشتركين في خدمات الهاتف الجوّال والتي تجاوزت 90.2 مشترك لكل 100 ساكن، في نفس الوقت الذي عملت فيه عديد مناطق دول الجنوب من تطوير نسبة النفاذ إلى الأنترنات حيث بلغت في أمريكا اللاتينية مثلا 52.3%.
- تبيان موقع بلدان الجنوب من الفجوة الرقمية: مكّنت جهود الهياكل الدولية ودول بعض بلدان الجنوب من التقليص في حدّة الفجوة الرقمية، غير أن ذلك أفضى إلى بروز تباين بين البلدان النامية ذاتها، ويبرز هذا التبيان بين من ناحية بلدان أمريكا اللاتينية وبدرجة أقل في بلدان الشرق الأوسط من جهة، ومن ناحية ثانية بلدان أفريقيا وآسيا التي تبقى دون المعدّل العالمي. وتبرز حدّة التباين بين بلدان الجنوب خاصة من خلال أنّ نسبة النفاذ إلى الأنترنات في أمريكا اللاتينية تقارب ضعف نسبة النفاذ إلى هذه الشبكة في أفريقيا.

⟵لئن تقلّصت الفجوة الرقمية جزئيا بين الشمال والجنوب كميّا، فإنها ماتزال تكتسي بعدا نوعيّا، رغم الجهود التي تبذلها بعض بلدان الجنوب للاستفادة من دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**II ـ دور أدفاق الإعلام في التنمية ببلدان الجنوب**

**1 ـ دورها في التنمية الاقتصادية**

تدعّمت المكانة الاقتصادية لأدفاق الإعلام وأضحى اقتصاد الإعلام أحد الركائز الأساسية لاقتصادات عديد البلدان نتيجة ما رافق أدفاق الإعلام من ارتفاع لمداخيل سوق الاتصالات في العالم، من ذلك مثلا خدمات الإشهار التي تضاعفت نفقاتها عبر هذه الشبكة قرابة 14 مرّة وبلغت 120 مليار دولار سنة 2013، في نفس الوقت الذي تضاعفت فيه مداخيل التجارة الإلكترونية أكثر من 4 مرات لتبلغ 1233 مليار دولار في نفس السنة. وحقّقت اقتصادات بلدان العالم المتقدّم منها والنامي أرباحا هامّة إذ أصبح اقتصاد الأنترنات يمثّل 1.5% و1.6% من الناتج الداخلي الخام بالنسبة إلى أندونيسيا والبرازيل، ويمثّل 2.6% و3.2% بالنسبة إلى الصين والهند. وبفعل تطوّر استعمال الدفق العالي من متوقّع أن يتواصل ارتفاع دور الأنترنات في الاقتصاد العالمي إلى نسب مرتفعة يمكن أن تتجاوز 2.5% من الناتج الداخلي الخام العالمي خلال السنوات القادمة لاسيما مع انخراط عدد متزايد من بلدان العالم ومن ضمنها بلدان الجنوب في مجتمع الإعلام واقتصاده.

**2 ـ دورها في التنمية الاجتماعية:**

ساهمت أدفاق الإعلام في إرساء أسس مجتمع الإعلام الذي مثّلت ضمنه المعلومات والمعارف موارد استراتيجية لتحقيق التنمية وأضحت وسيلة الجماهير للإعلام وهو ما أتاح إمكانية الإسهام في إنتاج الإعلام وأنشأ مجالا اقتراضيا تتنقّل المعلومات ضمنه بسرعة فائقة. وزاد بذلك في ترابط المجال العالمي وفي فكّ عزلة على المناطق النائية بالعالم النامي خاصة، وتحوّلت أدفاق الإعلام إلى إحدى الوسائل المساعدة على تحسين مؤشرات التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم، فقد خوّل استعمال الهواتف النقّالة لسكان الأرياف في أندونيسيا مثلا إمكانية الحصول على معلومات على الصحة العامة وتعمل على ربط المدارس الريفية بخدمات الأنترنات.

**الخاتمة :**

تكمن أهمية هذه الوثائق في بيانها لمظاهر تنامي أدفاق الأعلام ودورها في زيادة ترابط المجال العالمي، وعلى الرغم من أن الاستفادة منها ماتزال متفاوتة، ذلك أنّ نسق السير نحو مجتمع الإعلام مايزال أسرع في بلدان الشمال التي تتحكّم في هذه الأدفاق مما يزيد في عمق الفجوة الرقمية، فإنّ عديد بلدان الجنوب تعمل على الاستفادة من المزايا الاجتماعية والاقتصادية لعولمة الإعلام.